

مستقبل الدولار كعملة إرتكازية في ظل التحديات التي يشهدها النظام النقدي الدولي

The future of the dollar as a pivot currency in light of the challenges facing the international monetary system

بوناييل رضوان¹، بودخدخ كريم²*

¹ جامعة جيجل (الجزائر)، مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، redouane.bounail@univ-jijel.dz

² جامعة جيجل (الجزائر)، karim.boudekhdelh@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/27

تاريخ الاستلام: 2022/10/15

ملخص:

يعتبر الدولار الأمريكي العملة المحورية والمؤثرة الأساسية في النظام النقدي الدولي وفي درجة السيولة العالمية، وترتبط العديد من الدول عملاتها بالدولار أو بسلة عملات دول صناعية يمثل الدولار فيها وزنا نسبيا كبيرا و يُعرف كذلك الدولار الأمريكي على نطاق واسع بأنه العملة الاحتياطية الأساسية في العالم، و بالرغم من مرور ثمانية عقود من المرور إلى نظام سعر الصرف العائم والتخلي عن سعر الصرف الثابت بين الدولار والذهب لنظام بريتون وودز لا يزال الدولار يهيمن على النظام النقدي الدولي رغم الأزمة المالية العالمية 2008 و ما خلفته من نتائج مدمرة على الإقتصاد العالمي و بزوغ قوى اقتصادية أخرى كالصين والدول الأوروبية، فضلاً عن استمرار الاضطرابات والتقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم مع انتشار مفاهيم "حرب العملات" و"الحروب التجارية" و التطور الحاصل نحو عالم متعدد الأقطاب وصولاً إلى عالم ما بعد كورونا وأعنف الأزمات الاقتصادية شدة في العصر الحديث بحسب توصيف التقارير الدولية، فتتباين آراء المعنيين والمتخصصين بشأن قدرة الدولار الأميركي على استمرار هيمنته على الإقتصاد العالمي، وما إذا كانت رحلة صعوده قد أوشكت على الانتهاء.

الكلمات المفتاحية : دولار أمريكي، عملة إرتكازية، نظام نقدي دولي، أزمة مالية .

تصنيف JEL : F330

Abstract:

The US dollar is the pivotal and influencing basic currency in the international monetary system and in the degree of global liquidity, and many countries are linked to the dollar or to a basket of currencies of industrialized countries in which the dollar represents a large relative weight. The US dollar is also widely known as the primary reserve currency in the world, although From the passage of eight decades of passing to the floating exchange rate system and abandoning the fixed exchange rate between the dollar and gold of the Bretton Woods system, the dollar continues to dominate the international monetary system despite the 2008 global financial crisis and its devastating consequences on the global economy and the devastating consequences it had on the global economy and the emergence of other economic powers such as China and European countries, as well as the continuation of the economic turmoil and fluctuations that the world is witnessing with the spread of the concepts of "currency war" and "trade wars" and the development taking place towards a multipolar world leading to a world After Corona and the most severe economic crises in the modern era, according to the description of international reports, the opinions of stakeholders and specialists differ regarding the ability of the US dollar to continue its dominance over the global economy, and whether its rise journey is about to end.

Keywords: US Dollar, the pivot currency, the international monetary system, the global financial crisis.

Jel Classification Codes : F330

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

نظرا للمكانة التي يحتلها الدولار الأمريكي كعملة تسعير لأكبر المبادلات التجارية العالمية، فمن الطبيعي أن يحتل الدولار المرتبة الأولى من حيث الاستخدام الدولي كعملة إحتياط خاصة بعدما ترسّمت الهيمنة الأمريكية بعد مؤتمر بريتون وودز و قيادة الدولار لباقي العملات و اعتباره العملة الأساسية في تسعير البترول و باقي المواد الأخرى في الأسواق الدولية كما يعتبر الدولار الأمريكي العملة الرئيسية في التعامل و التبادل التجاري الدولي مند الحرب العالمية الثانية، و يختلف حجم التأثير الذي يخلقه الدولار على مناطق العالم حسب حجم المعاملات بين الدول المختلفة و الولايات المتحدة الأمريكية، و قد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن فقدان الدولار الأمريكي وضعه الدولي كعملة التبادل الأساسية في العالم فتزايدت الدعوات إلى إصلاح النظام النقدي الدولي الذي يعد أحد أعمدة الإقتصاد العالمي و أحد أشكال التعاون النقدي الدولي و إيجاد بديل للدولار كعملة محورية في الإقتصاد العالمي، يأتي ذلك في وقت تزامنت هذه المطالبات بتغيير الوضع النسبي للإقتصاد الأمريكي نتيجة لتداعيات الأزمة المالية التي إنفجرت سنة 2008 و التي كان لها وقع شديد القوى على آدائه كما افرزت مواقف عالمية نافذة للقطبية العالمية الأحادية للدولار الأمريكي في تسيير الشأن النقدي و المالي العالمي و تدعوا إلى ضرورة تغيير هذه القطبية و البحث عن بناء نظام نقدي دولي جديد يكون أكثر عدلا في تمويل الدول العاجزة و حل أزمتها، و هذا ما أضحى يطرح عدة تساؤلات وتوجيه عدة إنتقادات للنظام إمتدت إلى حد الإسراع في إعادة هيكلمته و قد تعددت المقترحات بشأن ذلك، و بالرغم من أن الدولار الأمريكي مازال يحتفظ نسبيا بمكانته الدولية إلا أن الإرتدادات التي سببتها الأزمة المالية العالمية ومختلف التحديات التي يشهدها النظام النقدي الدولي حركت المخاوف بشأن مستقبل الدولار و دوره في النظام النقدي الدولي .

إشكالية الدراسة:

ما هو السياق التاريخي لتربع الدولار الأمريكي على عرش النظام النقدي الدولي؟ وهل أثرت الأزمة المالية العالمية على المكانة العالمية للدولار ؟ ماهي اهم التحديات التي تواجه الدولار الأمريكي مستقبلا كعملة إرتكازية لتسوية المدفوعات الدولية ؟ وكيف يمكن تفسير الهيمنة المستمرة للدولار الأمريكي كعملة احتياطات؟ ما هو مستقبل الدولار الأمريكي في ظل هاته التحديات؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها :

- إبراز المكانة التاريخية للدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي قبل الأزمة المالية العالمية .
- تداعيات الأزمة المالية العالمية على المكانة الدولية للدولار الأمريكي و ماحلفته من آثار على الإقتصاد الأمريكي.
- التطرق إلى أهم التحديات العالمية التي تواجه الدولار الأمريكي و تهدد مكانته كعملة إحتياط عالمية .
- إظهار الآفاق المستقبلية للدولار الأمريكي و مدى قدرته على الحفاظ على المكانة الدولية التي يحظى بها .

فرضيات الدراسة:

من خلال طرحنا للإشكالية يمكننا وضع الفرضيات التالية :

1. القوة السياسية و العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية و التقدم العلمي و التكنولوجي هي خصائص أساسية تنعكس على قوة العملة و إستقرارها .
2. آثار الأزمة المالية على الدولار الأمريكي كانت وخيمة لكن بالرغم من ذلك لا يزال يحافظ على الريادة .
3. الدولار الأمريكي سيصمد في مواجهة مختلف التحديات لأنه ليس من مصلحة العالم أن ينهار الدولار .
4. الدولار الأمريكي سيحافظ على مكانته الدولية في ظل غياب بدائل جاهزة تستطيع إحلال مكان الدولار .

المنهج المتبع:

محاولة على الإجابة على إشكالية الدراسة فإنه تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي من شأنه توضيح المكانة الدولية للدولار الأمريكي و الآفاق المستقبلية له كعملة إرتكازية في الإقتصاد العالمي .

محاور الدراسة:

لتحليل أوسع لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى المحاور التالية :

المحور الأول: السياق التاريخي للدولار الأمريكي كعملة إرتكازية في النظام النقدي العالمي .

المحور الثاني : تداعيات الأزمة المالية العالمية على الدولار الأمريكي .

المحور الثالث : التحديات التي تواجه الدولار كعملة إرتكازية عالمية .

المحور الرابع : آفاق المستقبلية للدولار الأمريكي كعملة إرتكازية .

المحور الأول: السياق التاريخي للدولار الأمريكي كعملة إرتكازية في النظام النقدي الدولي .

لا شك أن الدولار الأمريكي يتمتع بقوة إقتصادية كبيرة جعلت منه العملة الأكثر تداولاً و رواجاً في جميع أنحاء العالم .

أولاً: العملات الإرتكازية.

يعتمد النظام النقدي الدولي الراهن في فك شفرة السيولة الدولية على مجموعة من العملات السيادية وهي عملات ذات سيادة وطنية و تحظى بقبول دولي وذات قوة نقدية و يقصد بها العملات الإرتكازية .

1- تعريف العملات الإرتكازية

يقصد بالعملات الإرتكازية العملات الوطنية القوية القابلة للتحويل وشائعة الإستخدام في تسوية المدفوعات الدولية و هي بالأساس تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها، ووظائفها في المجال الدولي هي نفس الوظائف التي يتعين عليها القيام بها في الإقتصاد المحلي، و تجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين العملات الأجنبية و العملات الإرتكازية الصعبة، فالأولى تعرف بأنها موجودات هذه الدولة من عملات الدول الأخرى، أما العملات الإرتكازية فهي ذلك الرمز لعملة وطنية تتمتع بالقبول العام خارج حدود دولتها، و التي تقيم بها الإلتزامات الدولية .

2- الشروط الواجب توافرها في العملات الإرتكازية.

يحدد سكانل W.M.Scannell أربعة شروط أساسية للعملة الإرتكازية و هي :

__ أن هذه العملة يجب أن تكون عملة دولة ذات مكانة كبيرة في مجال التجارة العالمية، كما أن ذلك يعني أن هاته العملة يجب أن تكون لها سوق عالمية يتوافر فيها عرض هذه العملة و الطلب عليها ووفقاً لنظام صرف حر.

__ يجب أن تتمتع قيمة هذه العملة بقدر كبير من الثبات، أي أن تنقرد بميزة نسبية في المحافظة على قيمتها بالقياس مع سائر العملات الأخرى .

__ أن هذه العملة يجب أن تكون مرتكزة في بلدها الأصلي على نظام نقدي و مصرفي على درجة كبيرة من التقدم و الخبرة في مؤسساته، و كفاءة عالية في طرق إدارته .

__ أن هذه العملة يجب أن لا تخضع للندرة الدورية، و هو مايعني أن ميزان مدفوعات البلد الذي تنتمي إليه يجب أن يتسم بصفات هيكلية أساسية حتى لا تحدث هذه الندرة (شريف، 2015، الصفحات 59-60).

3- أهم العملات الإرتكازية العالمية:

تتمثل أهم العملات الإرتكازية العالمية كما يوضحه الشكل 01 أدناه في:

__ **الدولار الأمريكي:** الذي يعد العملة الأولى التي يعتمد عليها النظام النقدي الدولي في تسوية المدفوعات و المبادلات التجارية، سواء في فترة بريتون وودز أو بعد إنهاؤها، رغم الأزمة التي مر بها الدولار من تراجع قيمته و عامل الثقة إلا أن إحتياطيات دول العالم مازال الجزء الأكبر منها بالدولار الأمريكي (العلجة، 2017، صفحة 288)، و يعد العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية و يساوي مائة سنت و كلمة الدولار DOLLAR هي تعريف باللغة الإنجليزية لكلمة تالير THALER و التي هي عملة نمساوية قديمة، وقد شغلت مكانة هامة منذ سكها في بوهيميا عام 1519 (هني، 2006، صفحة 08).

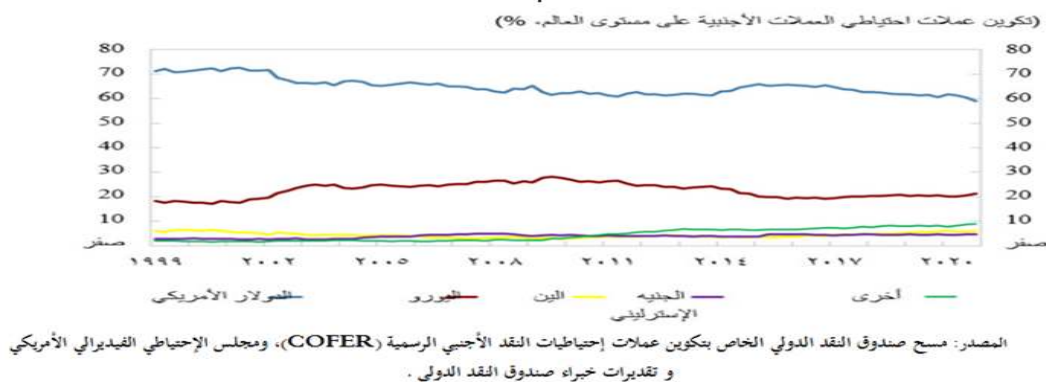
__ **اليورو الأوروبي:** ظهرت كعملة مشتركة وفق تكتل نقدي و اقتصادي لدول أوروبية و كان أول تداول لها بصفة رسمية و فعلية سنة 2002، و أصبحت بذلك تحظى بقبول دولي بل تعدت ذلك لتنافس الدولار الأمريكي و شكلت خطر على مستقبله كعملة إرتكازية يعتمد عليها النظام النقدي الدولي في عملية التسوية الدولية .

__ **الجنيه الإسترليني:** إحتل الإسترليني و إلى غاية الحرب العالمية الأولى مكانة الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية و ما كان على الدول لتمويل تجارتها الخارجية إلا ان تحصل على الذهب أو الإسترليني لتسديد التزاماتها الدولية، تلك الظاهرة حققت بفضل تدفق الإستثمارات من إنجلترا و تدفق الواردات إليها، و بما استتب لإنجلترا من ظروف داخلية و تطور إقتصادي و صناعي هائل و ثقة عالمية مما مكن إنجلترا من السيطرة على نظام التمويل و الإئتمان الدولي، كما ساعد في ذلك استناد الإسترليني لقاعدة الذهب الدولية، ووجود شبكة من المصارف العالمية بلندن تمكنت من تجميع المدخرات العالمية و التحكم في الإئتمان الدولي و مكن ذلك إنجلترا نفسها من تمويل تجارتها الخارجية عن طريق اصدار الإسترليني و استخدامه في الدفع و خلاصة القول أن القوة الإقتصادية العالمية التي تمتعت بها إنجلترا طوال القرن التاسع عشر و حتى الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى نظامها المالي و النقدي، جعل من الجنيه الإسترليني أداة متوافرة هامة و رئيسية في تمويل السيولة الدولية فيما قبل الحرب العالمية الأولى (ناشد، 2006، صفحة 158).

__ إضافة إلى العملات السيادية الأخرى المتمثلة في الين الياباني، الفرنك السويسري و اليوان الصيني، هذا الأخير يعتبر عملة واعدة أحرزت تقدما كشكل من أشكال التعامل النقدي الدولي، و إرتفعت أسهمه كعملة بديلة للدولار الأمريكي، و يعد أحد المقترحات القوية الناتجة عن آثار الأزمة المالية العالمية لإصلاح النظام النقدي الدولي .

و بذلك تعتمد السيولة على مجموعة محددة من العملات الإرتكازية أو السيادية، بناء على مميزات المتمثلة في إستطاعتها تسهيل المبادلات و كذا قابلية تحويلها، و تعد طرف مشكل لحقوق السحب الخاصة تعتمد الدول عليها كإحتياطيات، و عليه فالسيولة الدولية امتداد لنظام سعر الصرف و يعدان من عمليات النظام النقدي الدولي في تحقيق أهدافه من خلال تسير العمليات المالية (العلجة، 2017، صفحة 288) .

شكل رقم (01): تكوين عملات إحتياطي العملات الأجنبية على مستوى العالم (%)



ثانيا : السياق التاريخي لسيطرة الدولار الأمريكي على الإقتصاد العالمي .

تمتعت بريطانيا طوال القرن 19 حتى الحرب العالمية الثانية بقوة إقتصادية عالمية حيث قام النظام النقدي بها على أساس قاعدة الذهب كما توفرت على شبكة من المصارف العالمية بلندن مكنت بريطانيا من تجميع المدخرات العالمية و التحكم في الائتمان الدولي، كل هذه الظروف مكنت الجنيه الإسترليني من أن يحصل على مركز الصدارة فيما يخص تسوية المدفوعات بالنسبة للمعاملات الدولية (شهاب، 2007، صفحة 290)، و قد ظلت بريطانيا قوة عظمى إلى غاية إندلاع الحرب العالمية الأولى حيث خسر الجنيه الإسترليني مكانته لصالح الدولار أين وافقت الدول المجتمعة في مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 على أن يكون الدولار العملة الدولية المحورية ليحل محل قاعدة الذهب في النظام النقدي الدولي عن طريق إحتفاظ الدول في أرصدها بالدولار القابل للصرف إلى ذهب، كما أصبح الدولار وسيلة هامة من وسائل التمويل في البنوك التجارية نظرا لمكانة الدولار في المصارف الأوروبية و التي أطلق عليها فيما بعد إسم أسواق الأورو دولار و هكذا شق الدولار طريقه للهيمنة على المعاملات المالية و التجارية الدولية (قاسم، 1991، صفحة 34)، و إكتسب الدولار صفة العالمية عن طريق نظام بريتون وودز الذي يقوم على ربط العملات الرئيسية في العالم بالدولار الأمريكي، بينما تم ربط هذا الأخير بالذهب و بهذا تم الإعتراف بالدولار الأمريكي كعملة إحتياط عالمية .

المحور الثاني: إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الدولار الأمريكي كعملة محورية للنظام النقدي الدولي:

يعتري الدولار الأمريكي العديد من الآثار المترتبة عن الأزمة المالية العالمية، بداية من زيادة تقلبات في قيمته بين الانخفاض والتخفيض، وتراجع المعاملات الدولارية، مما نتج عن ذلك أراء حول مستقبله واستمراره كعملة ارتكازية للنظام النقدي الدولي:

أولا : تراجع حصة الدولار كعملة إحتياط دولية.

يعد الدولار العملة الأولى من حيث احتياطي النقد الأجنبي لدول العالم، باعتباره أكثر العملات قوة من حيث تسوية المدفوعات الدولية، فبلد كالصين على سبيل المثال من الدول التي لها أكبر احتياطي نقدي بالدولار في العالم، ويرجع ذلك لكبر حجم المعاملات التجارية المتبادلة بين البلدين و تشكل احتياطيات الدولار الأجنبية من سندات الخزينة الأميركية والسندات التي تصدرها الشركات الأميركية والأصول الدولارية التي تملكها البنوك المركزية العالمية، وكانت حصة الدولار من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية تعادل 71.5% حتى عام 2001، لكن العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" صارت تهدد مكانة الدولار كـ "عملة احتياط دولية" ووفق خبراء فإن اليورو لا يزال يملك مستقبلاً واعداً مقارنة بالعملات الرئيسية في سوق الصرف العالمي، وربما يتمكن من أخذ حصة أكبر من الاحتياطيات العالمية لدى البنوك المركزية خلال العقد الجاري.

جدول رقم (01) : نصيب العملات الأجنبية من إحتياطيات الصرف الأجنبية خلال الفترة (1999-2009)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدولار الأمريكي	71,0	71,1	71,5	67,1	65,9	65,9
الأورو الأوروبي	17,9	18,3	19,2	23,8	25,2	24,8
باقي العملات	11,1	10,6	9,3	9,3	8,9	9,3
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	
الدولار الأمريكي	66,9	65,5	64,1	64,1	62,2	
الأورو الأوروبي	24,0	25,1	26,3	26,3	27,3	
باقي العملات	9,1	9,4	9,6	9,6	10,5	

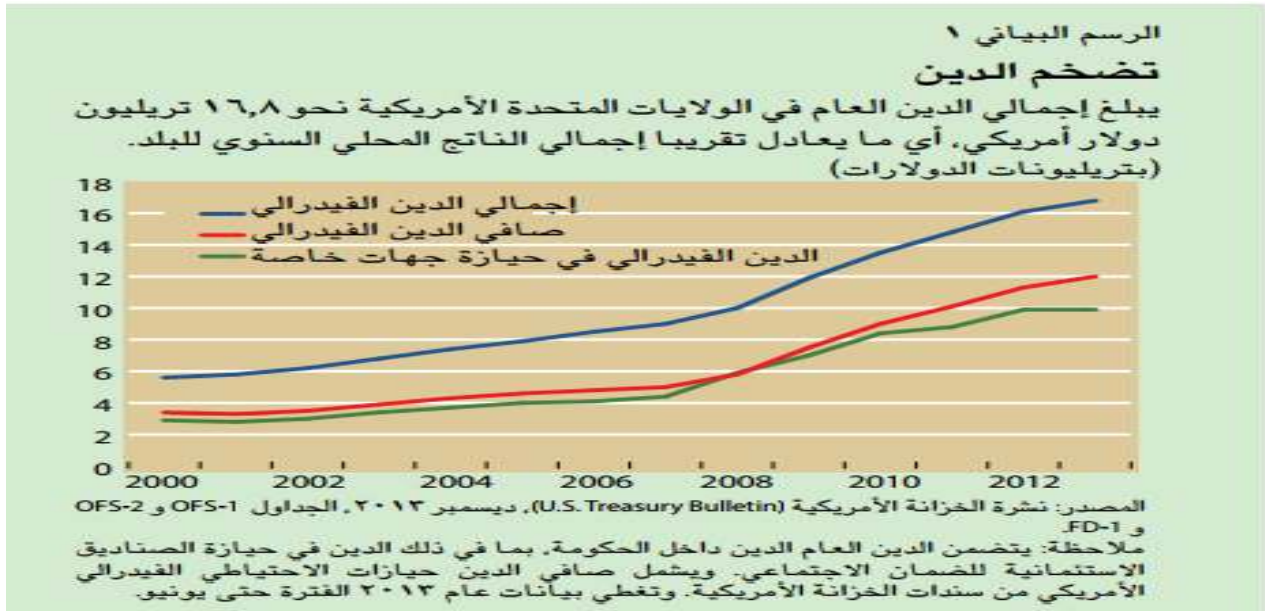
Source: International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Annual Report, 2010.

لكن في أعقاب الأزمة المالية العالمية فقد الدولار الثقة النقدية كصمام أمان ضمن الاحتياطي النقدي، من خلال تراجع حصة الدولار عالميا في حيازة احتياطات النقد الأجنبي فانخفضت من 71,0% في عام 1999 إلى غاية 62.2 سنة 2009، كما فقد الدولار تقريبا 2 % نقطة مئوية من حصته منذ بداية الأزمة المالية العالمية 2007، و بالمقابل يلاحظ الزيادة المعتبرة في حصة اليورو من إحتياطيات الصرف الأجنبية و هو ما يفسر بأن البنوك المركزية في العالم تميل إلى إحلال الدولار الأمريكي بعملات أخرى في إحتياطاتها من النقد الأجنبي و إن كان ذلك يتم بشكل تدريجي كما يلاحظ إستمرار الهيمنة الدولارية على أغلب الإحتياطيات الأجنبية و عدم قدرة باقي العملات على إحلال محله.

ثانيا : زيادة حجم الدين العام الأمريكي :

أدت الأزمة المالية العالمية و التي لا تزال تبعاتها تتردد في أرجاء الاقتصاد العالمي إلى تصاعد التكهّنات بشأن الزوال القريب، إن لم يكن الوشيك للدولار الأمريكي كعملة العالم الأولى أين سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتماد خطط إنقاذ على غرار خطة بولسون و بعدها خطة التحفيز الاقتصادي (خطة أوباما) المرتكزة على المديونية الخارجية، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية كمحاولة لتجاوز حالة الركود التي عرفها الاقتصاد الأمريكي عقب الأزمة المالية العالمية و إلى استفحال ظاهرة الدين السيادي الأمريكي ، و قد مولت الولايات المتحدة 40% من نفقاتها الفيدرالية عن طريق الإستدانة لعام 2009، ما يعني تراكم المديونية للسنوات المقبلة لأمريكا بدرجة تفوق اليونان التي بلغت نسبة تمويلها لنفقاتها من الديون بحوالي 27 % سنة 2009 وهي المعروفة بأزمة الدين السيادي، وفي هذا الشأن أُنذرت وكالات التصنيف الائتماني (موديز و فيتش) الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تقديم استراتيجية واضحة بشأن التحكم في نفقاتها، و قد أعلن ستيفن هاس رئيس المحللين لدى وكالة التصنيف الائتماني لوكالة موديز : " نحن قلقون بشأن ديون الولايات المتحدة في المدى البعيد، إذ لم يتم فعل أي شيء لإزاء هذا الأمر" (Zaki, 2011, pp. 68-72).

شكل رقم (02) : إجمالي الدين العام في الولايات المتحدة الأمريكية (تريليون دولار) .



المصدر: نشرة الخزانة الأمريكية (U.S. Treasury Bulletin) ديسمبر 2013.

و هناك بالفعل مؤشرات على أن مكانة الدولار ينبغي أن تكون في خطر، فالولايات المتحدة تواجه مستوى متصاعد و مرتفع من الدين العام حيث إرتفع الدين العام (الحكومي الفيدرالي) 12.8 تريليون دولار أمريكي ، أي ما يعادل تقريبا ناتج البلد السنوي من السلع و الخدمات، و أدى الاستخدام الجريء للسياسات النقدية الغير تقليدية من جانب الاحتياطي الفيدرالي، البنك المركزي الأمريكي، إلى زيادة المعروض من الدولار و خلق مخاطر في النظام المالي (براساد، الدولار يهيمن بالديون، 2014، صفحة 35).

ثالثا: سياسات التيسير الكمي .

يعد التيسير الكمي إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات وتعني عملية التيسير الكمي خلق النقود من فراغ، و في هذا الشأن لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى عمليات التيسير الكمي الأولى بقيمة 1.25 ترليون دولار سنة 2008 و الثانية بقيمة 600 مليار دولار عام 2010، فمن خلال سياسات التيسير الكمي تجبر الولايات المتحدة الصين على أن ترفع قيمة اليوان في مواجهة الدولار المنخفض، كما أن مثل هاته الأوضاع يمكن أن تجر دول العالم إلى محاولة الدفاع عن مصالحها من خلال ردود أفعال وقائية و عليه فهي بذلك تشكل الأرضية اللازمة لإنطلاق مايسمى بحرب العملات على نطاق واسع (القادر أ.، 2014، صفحة 187).

المحور الثالث : التحديات التي تواجه الدولار كعملة إرتكازية عالمية .

يواجه الدولار الأمريكي عدة تحديات منذ اعتماده كعملة محورية للنظام النقدي الدولي و حصوله على مركز الصدارة فيما يخص تسوية المدفوعات بالنسبة للمعاملات الدولية، و مع مطلع القرن الواحد و العشرين لا يزال الدولار يتعرض لعديد التهديدات و المخاطر و من بينها :

أولا: آثار الأورو و الرينمينبي على المكانة الدولية للدولار الأمريكي .

يمكننا القول أن ما يتيح للدولار الأمريكي الاحتفاظ بدوره حتى الآن فذلك بسبب معيار احتياطي العملة الذي يقدم مزايا نسبية وليست مطلقة من حيث القوة الاقتصادية، فكلًا المنافسين المباشرين له و هما اليورو و الرنمينبي كلاهما يحرز تقدما لكن ببطء. فالعائق الرئيسي بالنسبة اليورو هو الافتقار إلى سوق للسندات الحكومية يكون قادر على توفير أصول آمنة على نطاق مماثل لما توفره الولايات المتحدة للدولار و قد دفعت أزمة كورونا دول الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف إلى اتخاذ خطوات لإنشاء صندوق للتعافي يتم تمويله من خلال ديون الاتحاد الأوروبي، ولا تزال هذه التحركات مؤقتة و لكنها تشير إلى أن اليورو الذي يشكل حاليًا 20 بالمائة من الاحتياطيات العالمية، قد يلعب دورا محوريا في المستقبل.

في حالة الرنمينبي، تسعى بكين بجدية لتحدي الدولار وتشجع على استخدام عملتها في المعاملات التجارية الثنائية وتوفر مبادرة الحزام والطريق فرص تمويل جديدة للرنمينبي الرقمي وهي قيد التطوير حاليا كما تتمتع بكين بميزة التعافي السريع من أزمة كوفيد-19 مقارنة بالاقتصادات الكبرى الأخرى و يتدفق رأس المال الأجنبي على البلاد حيث فتحت الصين أسواقها المالية بشكل تدريجي (بليندر، 2021) و يوضح الشكل رقم 01 أن نصيب الأصول المقومة بالدولار الأمريكي من احتياطيات البنوك المركزية هبط بنسبة 12 نقطة مئوية - من 71% إلى 59% - في ظل إطلاق اليورو في عام 1999، بالرغم مما يتخلل ذلك من تذبذبات ملحوظة (الخط الأزرق). وفي الوقت نفسه، تذبذب نصيب اليورو بنسبة 20% تقريبا، بينما زادت عملات أخرى، منها الدولار الأسترالي والدولار الكندي واليوان الصيني، إلى 9% في الربع الرابع من العام (الخط الأخضر).

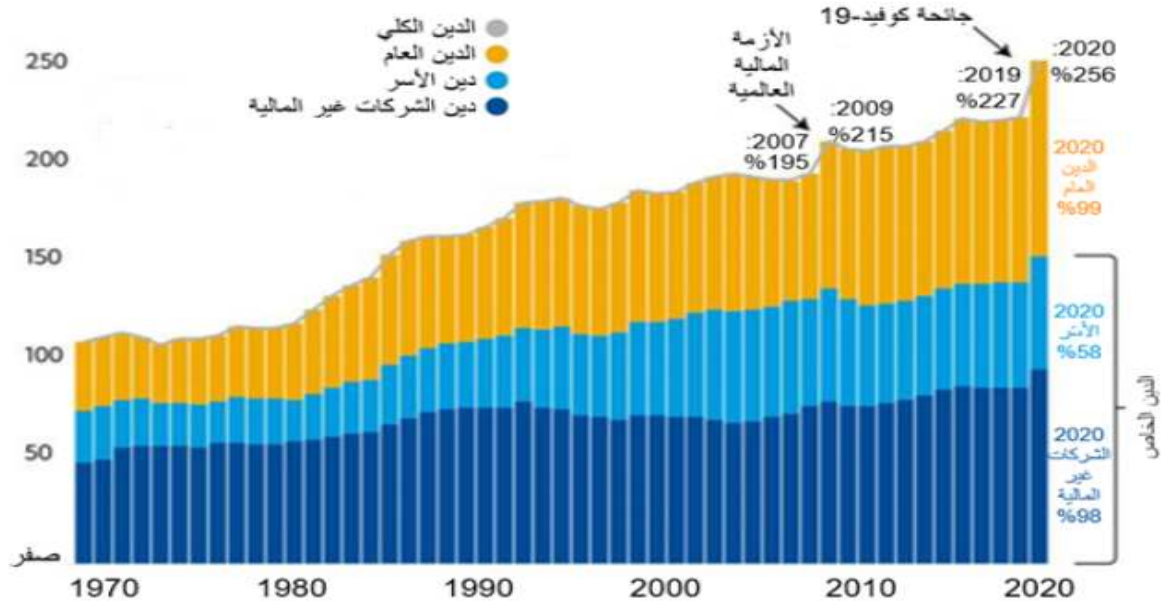
و يشهد تراجع نصيب الاحتياطيات الدولارية لدى البنوك المركزية إلى 59% - وهو أدنى مستوى على مدار 25 عاما - أثناء الربع الرابع من عام 2020، طبقا للمسح الذي أجراه صندوق النقد الدولي عن تكوين احتياطيات العملات الأجنبية الرسمية (COFER) وتفيد بعض التحليلات بأن هذا يعكس جزئيا تراجع دور الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي، في مواجهة المنافسة من العملات الأخرى التي تستخدمها البنوك المركزية في إجراء المعاملات الدولية، وإذا كانت التحولات في احتياطيات البنوك المركزية كبيرة بالقدر الكافي، فمن الممكن أن تؤثر على أسواق العملات والسندات.

ثانيا: آثار جائحة كوفيد على الدولار الأمريكي كعملة محورية في النظام النقدي الدولي .

تباينت وجهات نظر الخبراء والأكاديميين حول الحالة المستقبلية للدولار الأمريكي، فبينما يقول البعض إنه سيضعف تدريجيا أو إن ضعفه سيتسارع يقول آخرون إنه سيظل قويا حتى إنه سيصبح العملة الدولية الوحيدة المستقرة المتداولة .

فخلال الأزمة الصحية التي عرفها العالم و إعتبارا من سنة 2020 لاحظنا إرتفاع الدين في أكبر طفرة خلال عام واحد منذ الحرب العالمية الثانية، حيث وصل الدين العالمي إلى 226 ترليون دولار عندما ضربت العالم أزمة صحية عالمية و حالة من الركود العميق وكان الدين مرتفعا بالفعل في الفترة السابقة على الأزمة، غير أن الحكومات يتوجب عليها الآن خوض غمار عالم يتسم بمستويات قياسية من الدين العالمي العام والخاص، وسلالات متحورة جديدة من الفيروس، وصعود متواصل في التضخم.

شكل رقم (03) : الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الدين العام و حسابات خبراء الصندوق

ففي خلال نفس السنة (2020) ارتفع الدين العالمي بمقدار 28 نقطة مئوية إلى 256% من إجمالي الناتج المحلي، طبقا لآخر تحديث أجراه الصندوق في قاعدة بيانات الدين العالمي، وكان اقتراض الحكومات يمثل نسبة أعلى بقليل من نصف هذه الزيادة، حيث قفزت نسبة الدين العام العالمي إلى مستوى قياسي قدره 99% من إجمالي الناتج المحلي، كذلك ارتفع الدين الخاص من خلال الشركات غير المالية والأسر مسجلاً مستويات غير مسبوقة.

وكانت زيادة الدين مذهلة في الاقتصادات المتقدمة، حيث ارتفع الدين العام من نحو 70% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2007 إلى 124% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، ومن ناحية أخرى ارتفع الدين الخاص بوتيرة أكثر اعتدالا من 164% إلى 178% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ذاتها.

ويمثل الدين العام الآن قرابة 40% من مجموع الدين العالمي، وهي أكبر نسبة منذ أواسط الستينات ويُعزى الجانب الأكبر من تراكم الدين العام منذ عام 2007 إلى أزميتين اقتصاديتين رئيسيتين كان على الحكومات أن تواجههما - الأولى هي الأزمة المالية العالمية ثم جائحة كوفيد-19 وكان الارتفاع الكبير في الدين مبررا بالحاجة لحماية أرواح الأفراد والحفاظ على الوظائف وتجنب موجة من حالات الإفلاس ولو لم تتحرك الحكومات لمواجهة هذا الطارئ لكانت العواقب الاجتماعية والاقتصادية مدمرة ولكن طفرة الدين تعمل على تضخيم مواطن الضعف وخاصة في ظل اشتداد أوضاع التمويل فمستويات الدين المرتفعة تؤدي في معظم الحالات إلى إضعاف قدرة الحكومات على دعم التعافي وقدرة القطاع الخاص على الاستثمار في المدى المتوسط ويتمثل التحدي الجوهري في التوصل إلى المزيج الصحيح من السياسات المالية والنقدية في بيئة يسودها الدين المرتفع والتضخم المتزايد ومن حسن الحظ أن السياسات المالية والنقدية كان

كل منها مكملا للآخر أثناء أسوأ فترة في الجائحة فقد دفعت إجراءات البنك المركزي، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة، أسعار الفائدة نحو حدودها الدنيا ويسرت الاقتراض على الحكومات (Serkan Arslanalp, 2021).

ثالثا: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الدولار الأمريكي و النظام النقدي الدولي.

عاد الدولار الأمريكي ليظهر كسلاح فعال بيد الولايات المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية، وذلك عندما عزلت واشنطن والغرب روسيا عن النظام المصرفي العالمي وحرمتها من الوصول إلى جزء كبير من أرصدها بالدولار، وهو ما دفع روسيا للإعلان عن عزمها بيع الغاز لأوروبا بالروبل، في محاولة للالتفاف على العقوبات والحد من تدهور العملة الوطنية.

ويقول الكاتب (هي جان He Jun) في مقال بموقع "مودرن دبلوماسي (Modern Diplomacy)" إن العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا كان لها تأثير في النظم الاقتصادية والتجارية والمالية العالمية على نحو أثار مخاوف في السوق والأوساط الأكاديمية بخصوص تعديل النظام المالي العالمي، وأضاف أن أحد القضايا الرئيسة التي تخضع للمناقشة هي حالة الدولار الأمريكي، كما أشار إلى أن غيتا غوبيناث النائبة الأولى للمدير العام لصندوق النقد الدولي حذرت من أن هذه العقوبات قد تضعف تدريجيا دور الدولار الأمريكي في العالم، وذلك سيؤدي إلى مزيد من تفتت النظام النقدي الدولي.

وقال (كينيث روغوف) أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد في مقابلة مع بلومبيرغ، "إن هيمنة الدولار قد تنتهي في غضون 20 عاما، والسبب هو أن "تسليح الدولار" سيحفز تسريع الحلول البديلة من قبل الدول الأخرى، مضيفا أن قوة العقوبات على روسيا قد تؤدي إلى تسريع التغييرات في النظام المالي الدولي للتنافس مع الدولار الأمريكي" و يضيف روغوف إنه في حين أن هذا لن يحدث بالتأكيد بين عشية وضحاها، فإن ما كان يمكن أن يستغرق 50 عاما قد يستغرق الآن 20 عاما فقط لتحقيقه. (Jun, 2022).

لكن تجربة روسيا بعد حرب القرم في العام 2014 أثبتت عدم جدوى الاعتماد على الاحتياطات النقدية من الدولار؛ فقد جمدت تلك الاحتياطات ولم تستطع روسيا الاستفادة منها عند الحاجة وطوال العقود الثمانية الماضية كرسست أمريكا موقعها الدولي وسيطرت على النظام المصرفي العالمي وآلياته، فأصبحت قادرة على استهداف الدول اقتصاديا متى شاءت.

وهنا تتكشف أمور عديدة: أولها دور العملة في ضمان استمرار اقتصادات الدول وانتعاشها، وأما لا تقل أهمية عن وسائل القوة الأخرى، ثانيها: أن استهداف العملات سلاح تستخدمه الولايات المتحدة لإضعاف قدرة مناويها على البقاء بفاعلية ضمن الآليات المالية الدولية، ثالثها: أن هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي كان وما يزال مصدر قلق للدول غير الصديقة لأمريكا بل حتى أصدقاءها أيضا في أوروبا، وأن هذه الدول كثيرا ما فكرت في تجاوز الدولار أو طرح عملة عالمية بديلة، رابعها: أن العملات التي اقترحت ومنها اليورو الذي حل محل العملات الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي لم تستطع حتى الآن إقصاء الدولار عن موقعه على الساحة الاقتصادية والمالية الدولية ويعتبر اليورو من أنجح العملات البديلة منذ أن طرح التداول به في 1999، خامسا: أن الدول غير الصديقة لأمريكا لم تنجح حتى الآن في استبدال الدولار وإقصائه من معاملاتها الدولية وسبق أن اقترحت عملة بديلة من قبل دول كالصين وإيران، لكن أيا من هذه المحاولات لم ينجح، سادسا: أن غط تبادل السلع بين الدول حقق شيئا من النجاح لكنه لم يستطع إقصاء الدولار تماما وبموجب هذه الآلية يتم تبادل النفط بسلع أخرى أو تستخدم عائداته لشراء السلع من الدولة المشتري بدلا من إرسال النقد إلى الدولة البائعة، وبالرغم ما يبدو من صعوبة استبدال الدولار إلا أن التقلبات السياسية والأزمات تتطلب جهودا كبرى من الدول ذات الاقتصادات الناهضة مثل الصين والهند واليابان والاتحاد الأوروبي، للبحث عن عملة للاحتياطات النقدية العالمية تنهي الهيمنة المطلقة للدولار الأمريكي، وليس مستبعدا أن يكون ذلك من ضمن مخاضات الأزمة الأوكرانية المتصاعدة.

رابعا: المساعي الدولية لإنهاء هيمنة الدولار (السيناريوهات)

حدثت محاولات عديدة لتجاوز الدولار ولجأت دول عديدة لامتلاك احتياطات نقدية بعملات أخرى مثل اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني، فانخفضت نسبة سيطرة الدولار على الاحتياطات النقدية من 70 إلى 59 بالمائة خلال العشرين عاما الأخيرة، كما حاولت دول أخرى لطرح عملة مشتركة بديلة لكن لم تنجح تلك المحاولات وفي السنوات الأخيرة، طرحت الصين فكرة العملة الرقمية (بيتكوين) التي بدأت تأخذ مداها، لكن يصعب التكهن بمدى قدرتها على استبدال الدولار في المستقبل المنظور ويشعر الخبراء الاقتصاديون بقلق عميق إزاء هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي، وقد بدأ بعضهم يدعو للبحث عن بديل؛ ففي 2019 أكد مارك كارني، محافظ بنك إنكلترا الحاجة إلى استبدال الدولار، جاء ذلك أمام مؤتمر عقد ببلدة جاكسون هول الأمريكية بمشاركة محافظي البنوك المركزية من جميع أنحاء العالم، واقترح أن يكون هذا البديل عملة رقمية بعد أن أصبح الدولار عائقا لحدوث انتعاش اقتصادي عالمي مستدام و تستطيع دولة مثل الصين أن تكتف جهودها لتخفيف القيود التي تمثلها هيمنة الدولار الأمريكي على الأنظمة المالية الدولية والشعور بضرورة البحث عن بديل تشترك فيه كبرى بنوك الاستثمار العالمية مثل غولدمان ساكس، وكريدي سويس، وحي بي مورغان، بالإضافة للبنوك الصينية والروسية والهندية وقبل أسابيع فحسب أشارت السعودية إلى إمكان قبول اليوان الصيني بدلا من الدولار في مبيعات النفط للصين ورأى بعض الخبراء أن السماح بدفع مدفوعات النفط باليوان، قد يمهّد الطريق أمام إنشاء نظام مواز للمدفوعات الدولية، يحتل فيه اليوان الصيني أهمية وقوة على غرار الدولار الأمريكي وبالرغم ما يبدو من صعوبة استبدال الدولار، إلا أن التقلبات السياسية والأزمات تتطلب جهودا كبرى من الدول ذات الاقتصادات الناهضة مثل الصين والهند واليابان والاتحاد الأوروبي، للبحث عن عملة للاحتياطات النقدية العالمية تنهي الهيمنة المطلقة للدولار الأمريكي وليس مستبعدا أن يكون ذلك من ضمن مخاضات الأزمة الأوكرانية المتصاعدة (سعيد، 2022).

المحور الرابع : الآفاق المستقبلية للدولار الأمريكي كعملة إرتكازية .

إنقسمت تحليلات خبراء الإقتصاد إلى ثلاث إتجاهات بخصوص مستقبل الدولار الأمريكي كعملة محورية للنظام النقدي الدولي في الظل التحديات التي يعرفها الإقتصاد العالمي :

أولا/ الإتجاه الأول: اليورو بديل للدولار الأمريكي .

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن الدولار كان يحظى بثقة كبيرة في العالم و يعتبر العملة العالمية الوحيدة فيه لكن لسبب ما، فإن أمريكا أساءت استخدام الامتياز الباهض الذي تحظى به، فهي تستخدم ذلك كسلاح ضد الدول التي تختلف معها سياسيا على غرار إيران و روسيا، لذلك بدأت العديد من الدول في الابتعاد عن استخدام الدولار كعملة إحتياط عالمية (Perrin, 2020)، و عليه فنتيجة للآثار السلبية الناتجة عن الدولار الأمريكي على الإقتصادات العالمية خاصة الدول النامية فلا بد من البحث عن بديل له و بإعتبار أن الأورو العملة العالمية الثانية و عمليات التمويل الدولية و يستند أصحاب هذا الإتجاه في تأكيد رأيهم على الأدلة التالية :

■ أن الأورو بصفته العملة الأوروبية الموحدة حقق نجاحا كبيرا خلال العقود الماضية حيث وصل حيث وصل معدل النمو الاقتصادي في منطقة الأورو 2.1%، و معدل الاستثمار 2.2% إضافة إلى التحكم في معدل التضخم الذي لم يتجاوز 4% و كذا توفير 16 مليون منصب عمل... الخ .

■ تحسن مكانة اليورو الدولية مقابل الدولار، حيث أن نسبة هذا الأخير في الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي إنخفضت من 71 % سنة 1999 إلى 62.5 % سنة 2008 بينما ارتفعت نسبة الأورو من 18% إلى 27 % خلال نفس الفترة، مما يدل على أن مكانة الدولار كأهم عملة إحتياطية مقابل الأورو تدهبت تدريجيا و في الوقت نفسه فإن إزدياد اليورو تماسكا كليا أمام الدولار يعكس أن السوق تميل إلى اليورو، كما أن مجموع اليورو كاحتياطي نقدي في العالم في نهاية عام 2008 يعادل نحو 1.1 ترليون دولار أي يمثل 22 % من حصة جميع احتياطيات العملات في الاقتصادات المتقدمة و يمثل حوالي

31% من مجمل احتياطات العملات في الاقتصاديات الناشئة و النامية (آخرون، 2009، الصفحات 18-21)، كما تستخدم الشركات والحكومات الأجنبية الأورو لإصدار سندات الدين حيث أنه في سنة 2017 كان أكثر من 20 % من سندات الدين الصادرة في الأسواق الدولية مقومة باليورو (Kan, 2019).

- الدولار الأمريكي فقد ربع قيمته منذ عام 2002 مقابل عملات شركائه التجاريين الرئيسيين، وعليه فلا يمكن الاحتفاظ في ظل هذه الظروف بعملة تستمر في فقدان العملة الشرائية عام بعد عام (Chavagneux, 2008).
- غير أن إحلال اليورو محل الدولار كعملة دولية تواجهه العديد من العقبات نذكر منها :
- الجمود المستمر الذي يميز السلوك النقدي الأوروبي و الذي سيمنع التآرجح السريع من الدولار إلى الأورو.
- تكلفة المعاملات باليورو و التي من غير الممكن ان تنخفض بشكل كبير إلى ما دون المعاملات الحالية بالدولار.
- هيكل إدارة الاتحاد النقدي الأوروبي و الذي يثير عدم وضوحه الشك و الارتباك بين المستخدمين المحتملين للعملة الأوروبية الجديدة (Cohen, 2003, p. 09)، و كذا ظهور الأحزاب الأحزاب المتطرفة في دول الاتحاد الأوروبي و توجهها نحو الانفصال و إعادة الهوية القومية لكل دولة من شأنه أن يؤثر سلباً على اليورو (فاطمة، صفحة 322).
- عقبة كبيرة تنبع من طبيعة هذه العملة كونها تضم في اسمها و مضمونها دولا ذات إختلافات كبيرة فيما يتعلق بحجم الاقتصاد و السياسات الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية السائدة و هذا قد يضعف من قوة اليورو على المستوى العالمي (شريف، 2015، صفحة 63).

- لا تزال أوروبا ضعيفة نوعاً ما إذ لا تملك تمثيل سياسي لعمليتها على المستوى الدولي، فلا يوجد زعيم سياسي منتخب لديه السلطة التشريعية للتحدث نيابة عن اليورو في الساحة السياسية و عليه فالعملة الثانية في العالم ليس لديها متحدث باسمها و بالتالي فالبيورو لا يتمتع بجميع سمات العملة الدولية . (Aglietta, 2010, pp. 18-19)

ثانيا/ الإتجاه الثاني: اليوان الصيني (الريميني) بديل للدولار الأمريكي .

يمثل اليوان الصيني أحد المنافسين المفترضين للدولار الأمريكي، و قد كانت هذه المسألة محل إهتمام كبير، فاققتصاد الصين هو ثاني أكبر إقتصاد في العالم في العقد القادم، و تتخذ الحكومة الصينية حالياً خطوات كثيرة لتشجيع إستخدام اليوان في المعاملات المالية و التجارية الدولية، و تحرز هذه الخطوات تقدماً سريعاً بالنظر إلى مجرد حجم الإقتصاد و حسامته في التجارة الدولية، و مع زوال القيود على حركة رأس المال عبر الحدود و إمكانية تحويل العملة بحرية سيصبح اليوان أيضاً عملة إحتياطي تتوفر لديها مقومات النجاح .

إلا أن محدودية تطور الأسواق المالية و هيكل المؤسسات السياسية و القانونية في الصين يجعل من غير المرجح أن يصبح اليوان أحد أصول الإحتياطي الرئيسية التي يلجأ إليها المستثمرون الأجانب، بما في ذلك البنوك المركزية الأخرى، للحفاظ على أموالهم في أمان، و في أحسن تقدير سينتقص اليوان من الوضع المتفوق للدولار و لكنه لن يمثل تحدياً كبيراً له، و ليس هناك إقتصادات أخرى من إقتصاديات الأسواق الصاعدة في وضع يسمح بصعود عملتها إلى وضع الإحتياطي ناهيك عن تحدي الدولار، والتوقعات المستقبلية للعملة الصينية لتحل محل الدولار الأمريكي بعيدة المنال، إذ تبلغ حصة اليوان في احتياطات البنوك المركزية العالمية نحو اثنين في المئة فقط، ربعها تملكه روسيا، وتشجع موسكو بكين على أن تكون أكثر حزمًا في تحدي دور واشنطن المهيمن في الاقتصاد العالمي (براساد، الدولار يهيمن بالديون، 2014).

ثالثا/ الإتجاه الثالث: حقوق السحب الخاصة بديل عن الدولار الأمريكي.

وفي هذا الشأن أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد)، بحلول شهر جوان عام 2009، تقريراً حرره كبير إقتصادي المنظمة "هاينير فاسبك" و الذي جاء في تصريحه أن الإعتماد على الدولار الأمريكي قد سبب هزة نقدية كبيرة و قد دعا التقرير إلى التخلي عن الدولار كعملة دولية وحيدة و التخلي عنه كوحدة حساب، لأن الدولار كقياس للقيمة ليس مستقر ولا ثابت

و باتت الضرورة تقتضي إستبداله بوحدات حقوق السحب الخاصة، من خلال وضع خطة تدريجية و مرحلية لإستبدال الدولار، حتى يتجنب الإقتصاد العالمي تقطعا و تشوشا في معاملاته (القادر أ، 2014، صفحة 198)، و تجدر الإشارة هنا أنه من بين الإقتراحات التي كانت مطروحة ضمن مفاوضات بريتون وودز سنة 1944 حول النظام النقدي الدولي وهو إقتراح اللورد كينز و المتضمن تنظيم السيولة و الإحتياطيات الدولية من قبل مؤسسة دولية متعددة الأطراف و تمنح لها صلاحيات خلق و إدارة وحدات التسوية و الإحتياطيات الدولية مثل حقوق السحب الخاصة أو أي عملة يتم الإتفاق عليها شريطة أن لا تعود لأي بلد كان (البضاني، 2013، صفحة 20)، ومنه يمكن القول أنه من بين أسباب تعزيز دور حقوق السحب الخاصة ضمن النظام النقدي الدولي هو التخفيف من ميل البنوك المركزية في الحصول على دولارات، و كذا تخصيص إحتياطيات كافية لتجنب تراكم الإحتياطيات من الدولار خاصة الدول التي تكون عملاتها ضعيفة القابلية للتحويل و الأخير هو إنشاء حساب بديل داخل صندوق النقد الدولي من أجل السماح للبلدان التي لديها كميات زائدة من الدولارات بتنوع توزيع إحتياطياتها و بالتالي تجنب التغيرات الكبيرة في سعر الصرف و تعدد هاته المزايا مهمة من وجهة نظر الإستقرار المالي العام مع الإشارة إلى أنه لكي يتم قبول تعزيز دور حقوق السحب الخاصة يجب أن يتم ذلك مع مراعاة الأسباب التي أدت إلى فشل حساب الإستبدال في الثمانينات (Aglietta, 2010, p. 20).

رابعا/ الإتجاه الرابع: سلة عملات بديل عن الدولار الأمريكي.

يستند أصحاب هذا الإتجاه إلى ضرورة و أهمية إنشاء مناطق نقدية جهوية على غرار منطقة الأورو في أوروبا، و التي ساهمت في إنشاء مساحة واسعة لنشاط المؤسسات و البنوك الأوروبية و حسنت من شروط التبادل و رفعت العراقل عن المؤسسات و جعلت من الأورو عملة دفع و إحتياط و صرف عالمية، و قد ساهمت بشكل كبير في تطور الأسواق المالية التي أصبحت تستقطب المستثمرين الدوليين المتعاملين بعملة الأورو و أصبحت حصصه في صندوق النقد الدولي أكثر من حصص الولايات المتحدة الأمريكية و صارت عملة

الأورو عملة إحتياط دولية منافسة لعملة الدولار و يرى هذا الإتجاه أن تشجيع صعود اندماجات نقدية جهوية و تكوين تكتلات إقتصادية جيوسياسية هو الطريق الأفضل لتوازن الإقتصاد العالمي و حماية العملات المحلية للدول الناشئة من الإنهيار (فضيلة، 2019). كما تجدر الإشارة هنا إلى ان عديد الدول في أمريكا اللاتينية و آسيا بدأت في التخلي عن الدولار كوسيلة للدفع في تجارتها الخارجية، كالبرازيل التي لجأت إلى إستخدام اليوان الصيني في تجارتها مع الصين، و تنوع العملات التي توظف فيها أرصدها من الإحتياطي، بينما لجأت بعض الدول إلى تغيير نظامها النقدي المرتبط بالدولار و سعت إلى ربط عملتها بسلة من العملات مثل الكويت (بسيسو، 2009، صفحة 15).

كما أنه من أهم نتائج الأزمة المالية العالمية الأخيرة هي عدم قدرة عملة وطنية واحدة على قيادة النظام النقدي الدولي فمند أن أخذ الدولار هاته المهمة لم يمر عقد من الزمن إلا وحدثت أزمة مالية هدمت كل ماتم بناءه قبل إندلاعها، ومن بين أسباب إعادة النظر في طبيعة النظام النقدي الدولي لصالح التعددية و إضعاف سطوة الدولار العديد من الأسباب نذكر منها :

- ✓ حصول تعديل رئيسي في القوى الإقتصادية لصالح دول الأسواق الناشئة و الدول المصدرة للنفط، خاصة بعد تراكم الإلتزامات كبيرة على الولايات المتحدة الأمريكية و بدرجة أقل باقي الدول المتقدمة .
- ✓ ظهور الأقطاب الإقليمية كمجموعة "بريك" و هذا ما أدى إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة الدول السبعة "G7" غير قادرة على إتخاذ القرارات الدولية بمعزل عن الدول الناشئة مما ساعد في بداية ظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب (الكريم، 2015، صفحة 446).

خامسا/ الإتجاه الخامس: إستمرار الدولار كعملة محورية للنظام النقدي الدولي .

- يرى أصحاب هذا الإتجاه أنه النظام النقدي الدولي لا يمكنه التخلي على الدولار الأمريكي كعملة إحتياطية لعدة أسباب منها :
- تبلغ إحتياطيات العملات العالمية بالدولار حوالي 60% أي 12.8 تريليون دولار، مما يمنح الولايات المتحدة امتيازاً باهظاً على البلدان الأخرى.
 - ديون الحكومة الأمريكية المدعومة بالدولار جذابة للغاية، فبذلك تكون أسعار الفائدة أقل.
 - يعتبر الدولار العملة الرئيسية في التجارة الدولية حيث أن 50 % من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها النفط.
 - لا تزال الولايات المتحدة أيضاً جذابة إلى حد ما لبقية العالم بحيث يعتبر سوق الأسهم الأمريكية أكبر سوق للأوراق المالية وأكثرها سيولة في العالم، ويتدفق رأس المال الأجنبي إلى البلاد (20، بالعربية، 2022).

01- العوامل التي ساعدت على إستمرار الدولار كعملة إحتياط دولية.

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في إستمرار هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي كعملة إحتياط عالمية نذكر

منها :

- تقدر إحتياطيات النقد الأجنبي على مستوى العالم بـ 12 تريليون دولار ومعظمها مقومٌ بالدولار الأمريكي من المرجح أن يكون لأي تغيير كبير في تكوين إحتياطيات النقد الأجنبي مدفوعاً بنمو الأصول الإحتياطية الأخرى تأثير كبير ودائم على أسعار الصرف .
- إتفاق الولايات المتحدة الأمريكية مع دول منظمة الأوبك خلال السبعينات على تنصيب الدولار كعملة لتقييم و بيع النفط في الأسواق العالمية، مما أعطى دفعة قوية للدولار لقبوله كعميار عالمي غير مغطى بالذهب و من ثم أضفى الكثير من اليقين و الثقة لدى المتعاملين في مختلف الأسواق و المنتجات، و لهذا أكد البعض أنه لضمان استمرار الدولار بأن يحظى بالقبول و القوة في المبادلات الدولية ينبغي عدم فك الرابطة بين الدولار و النفط .
- رغم وصول العجز في الميزان التجاري الأمريكي إلى معدلات مخيفة، لم ينهار الدولار لأن حكومات الدول الأخرى خصوصاً الصين و اليابان و غيرها تسارع إلى شراء أذونات الخزانة الأمريكية و هذا حتى عندما كانت هذه الأخيرة في تراجع مستمر و هذا ليس من أجل إنقاذ الاقتصاد الأمريكي و لكن من أجل صدارتها لضمان سعر صرف منخفض لليوان أمام الدولار، كما أن الخزانة الأمريكية كانت على قناعة تامة بأن الشركاء التجاريين لأمريكا سيكونون مضطرين دائماً لشراء أذن الخزانة الأمريكية لمنع انهيار النظام النقدي الدولي (الكريم، 2015) .

وتجدر الإشارة الى انه بعد انهيار نظام بريتون وودز و فك الرابطة التي كانت بين الدولار و الذهب صار بإمكان الخزانة الأمريكية التأثير و التحكم في الاقتصاد العالمي من خلال المزيد من المديونية فالسلع كافة بما فيها النفط يتم الإتجار فيها دولياً بالدولار و عليه سيتم إستمرار تنامي الطلب على الدولار حتى لو طبعت الولايات المتحدة الأمريكية دولارات تفوق قدرات الاقتصاد الأمريكي أو لا تبررها حاجته.

وعليه فالدولار الأمريكي سيظل وحدة الحساب الدولية الرئيسية ولا سيما في المواد الخام و أسواق الطاقة على الرغم من أن ليس نفس الحال بالنسبة للمواد المصنعة، كما يظل الدولار هو العملة المرجعية الدولية و العملة المهيمنة على الاقتصاد العالمي (لكن ليست العملة الوحيدة) للوظائف الثلاث للعملات الدولية (وسيلة للدفع ووحدة للحساب و و مخزن للقيمة) ، و بذلك يمكن القول أن عدة عملات (الدولار، اليورو، الين، الفرنك السويسري) تلعب أدوار دولية لكن عملة وحيدة فقط من تسيطر على مجمل الوظائف الدولية المتعلقة النقود و هي الدولار الأمريكي (Bénassy-Quéré & ., 2011, pp. 09-11).

02 - المزايا المترتبة عن الدولار الأمريكي كعملة إحتياط عالمية

هناك منافع ملموسة و غير ملموسة تعود على البلد الذي تستخدم عملته كعملة إحتياطية إضافة إلى المكانة السامية التي تنشأ عن هذا الوضع، تتوافر للبلد إمكانية الحصول على تمويل منخفض التكلفة بالعملة المحلية للبلد و تتحق له منافع العائد من رسم سك العملة - الفرق بين القوة الشرائية للنقود و تكلفة شرائها - التي يمكن إستخلاصها من كل من الحائزين المحليين و الأجانب للعملة (براساد، الدولار يهيمن بالديون، 2014).

كما يعمل تفوق الدولار على صعيد آخر على تحسين القدرة التنافسية للشركات الأمريكية، حيث أن الشركات الأمريكية لا تحتاج عادة إلى التحوط ضد تحركات أسعار الصرف، وينطبق هذا بشكل خاص على الشركات التي تصدر الديون بالدولار، حيث لا تواجه المشاكل الخاصة بعدم تطابق العملة، بالإضافة إلى كل ما سبق، تعد هيمنة الدولار أداة قوية لممارسة النفوذ العالمي وتحقيق اهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في المؤسسات المالية متعددة الأطراف التي تشرف على النظام المالي العالمي كما تقتزن هيمنة الدولار بقدرة الولايات المتحدة على شن الحروب الاقتصادية ففي الوقت الحالي تدير وزارة الخزانة الأمريكية أكثر من (30) نظاما للعقوبات، والتي تستهدف مجموعة من الدول في مقدمتها كوريا الشمالية وإيران وبوروندي، وتحجب برامج العقوبات الأصول الخاصة بالأفراد والكيانات المحظورة كما تخضع الشركات والبنوك التي تتعامل مع كيان محظور لغرامات ضخمة مما يحفزها على تجنب التعامل معها، وفي الوقت نفسه، تمنع الكيانات الأجنبية التي تتعامل مع الكيانات المحظورة من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي (Entz, 2020).

الخاتمة:

بالرغم من الأزمات و التحديات التي يواجهها الدولار الأمريكي اليوم خاصة بعد جائحة "كورونا" التي يعاني منها العالم والتي كان لها تأثير كبير في تغيير قواعد اللعبة العالمية بعض الشيء، وبعض الضغوطات المستمرة التي يتعرض لها الدولار من قبل كل من: الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي؛ بالأخص وأن حجم الاعتمادية التي تربط الاقتصادين الأمريكي والصيني ببعضهما البعض كبيرة جدا، إضافة إلى الانتقادات المستمرة للموجهة للدولار من دول الاتحاد الأوروبي؛ و التي كان من المفترض أن تؤدي إلى بدء التراجع الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية و التعجيل بتناقص أهمية الدولار، إلا أن الحقيقة مختلفة تماما. فهيمنة الدولار الأمريكي كعملة إحتياطي عالمية لم تكند تتأثر بالأزمة العالمية و لم يقتصر الأمر على أن حصة الدولار في إحتياطيات العملات الأجنبية العالمية لم تتغير إلا بصورة طفيفة، كما أن منطقة الأورو لم تستطيع تغيير القطبية الأحادية للدولار. و عليه فالدولار الأمريكي لا يزال يشكل العملة المحورية في العالم بسبب النفوذ الكبير للولايات المتحدة الأمريكية و تحكمها في مؤسسات النظام النقدي الدولي و السيولة الدولية، و كذا عدم وجود بديل جاهز و متفق عليه يحل محل الدولار الأمريكي كعملة إحتياط و تسعير دولية في الوقت الراهن ، مما جعل الدولار يخرج من أزمته و يعود مرة أخرى العملة الدولية للنظام النقدي الدولي و من ثم أصبح الدولار الأمريكي سلاح الهيمنة المالية الأمريكية. كما تجدر الإشارة إلى أن العالم فوت فرصة ذهبية عام 1971 عندما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن إلتزاماتها بتحويل دولاراتها إلى ذهب، للتخلص من هيمنة الدولار و ذلك عن طريق العمل الجاد لوضع ترتيبات و أسس لنظام نقدي دولي جديد يتميز بالكفاءة و المرونة في أداء وظائفه، كما يحفظ حقوق جميع الدول. وعليه يمكن القول أن الدولار سيبقى عملة الإحتياط المهيمنة لفترة طويلة لسبب رئيسي هو الإفتقار لبدائل أفضل.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. جليل شيعان ضد البيضاني. (2013). سقف الدين الأمريكي و النظام النقدي الدولي. *العلوم الاقتصادية* (32)، 20.
2. أ. معزوز لقمان ، بريس عبد القادر. (2014). التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر و مستقبل الدولار الأمريكي. *مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية* (09)، 198.
3. أ. معزوز لقمان، أ.د بريس عبد القادر. (2014). التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر و مستقبل الدولار الأمريكي. *مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية* (09)، 187.
4. أحمد هني. (2006). *العملة و النقود. الجزائر، الجزائر* : ديوان المطبوعات الجامعية.
5. إسوار براساد. (2014). *الدولار يهيمن بالديون. التمويل و التنمية*، 35.
6. إسوار براساد. (2014). مرجع سابق، 37.
7. بالعربية 20. (04 04, 2022). العربية *cnn*. تاريخ الاسترداد الأحد 09, 2022، من arabic.cnn: <https://arabic.cnn.com/business/article/2022/04/04/is-the-us-dollar-in-danger>
8. بودري شريف. (جانفي، 2015). مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى. *مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية* (13)، 59-60.
9. جلال عزازير ، حاجي العلجة. (2017). آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا* (17)، 288.
10. جون بليندر. (28 05, 2021). ن بوست. تاريخ الاسترداد 26 09, 2022، من www.noonpost.com: <https://www.noonpost.com/content/40790>
11. بوشناق أحمد، أ. لعلمي فاطمة. (بلا تاريخ). ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي. *مجلة الحقيقة*، 322.
12. شهابي سعيد. (الإنين مايو، 2022). *الإقتصاد العالمي يعاني ثمانية عقود من هيمنة الدولار الأمريكي*. تاريخ الاسترداد الأحد أكتوبر، 2022، من عربي 21: arabi21
13. عبيدات عبد الكريم. (2015). النظام النقدي الدولي المعاصر و هيمنة الدولار الأمريكي. *مجلة معارف* (19)، 446.
14. فؤاد حمدي بيسسو. (2009). إصلاح النظام النقدي و المالي الدولي. المؤتمر العلمي العاشر "الإقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الإقتصادية العالمية" (صفحة 15). بيروت - لبنان: الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية.
15. مجدي محمود شهاب. (2007). *الإقتصاد الدولي المعاصر. الإسكندرية، مصر*: دار الجامعة الجديدة.
16. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد. (2006). *أسس العلاقات الإقتصادية الدولية*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
17. مي قاسم. (1991). *دور البنوك المتخصصة و أهم التجارب الدولية*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

References in english and France

1. Aglietta, M. (2010). Le dollar, le yuan et le système monétaire international. *Alternatives Economiques*, 20.
2. Bénassy-Quéré, A., & J. P.-F. (2011). Quel système monétaire international pour une économie mondiale en mutation rapide ? *centre d'etude prospectives et d'informayions internationaux*, 09-11.
3. Chavagneux, C. (2008, 09 01). *alternatives economiques*. Consulté le 10 04, 2022, sur www.alternatives-economiques.fr: <https://www.alternatives-economiques.fr/leuro-detroner-dollar/00037448>
4. Cohen, B. J. (2003). Pourquoi l'euro n'est pas près de remplacer le dollar. *Alternatives economique*, 09.
5. Entz, A. (2020). the future of the dollar. *national Affairs*, 83-99.
6. Jun, H. (2022, MAY 5). *The End of U.S. Dollar Dominance? Not So Fast*. Consulté le SEPTEMBRE 11, 2022, sur Modern Diplomacy: <https://moderndiplomacy.eu/2022/05/05/the-end-of-u-s-dollar-dominance-not-so-fast/>

7. Kan, O. V. (2019, 02 20). *REAL ECONOMY*. Consulté le 10 04, 2022, sur fr.euronews.com: <https://fr.euronews.com/next/2019/02/20/l-euro-peut-il-defier-le-dollar-americain>
8. Perrin, N. (2020, 09 28). *l'oret l'argent*. Consulté le 10 04, 2022, sur www.loretlargent.info: <https://www.loretlargent.info/economie/leuro-pourra-t-il-remplacer-le-dollar-en-tant-que-monnaie-de-reserve-mondiale/24695/>
9. Serkan Arslanalp, C. S.-B. (2021, 05 05). *US Dollar Share Of Global Foreign Exchange Reserves Drops To 25-Year Low*. Consulté le 10 08, 2022, sur imf.org: <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2021/05/05/blog-us-dollar-share-of-global-foreign-exchange-reserves-drops-to-25-year-low>
10. Zaki, M. (2011). *la Fin Du Dollar*. paris: editions favre.